

إصلاح الموضوع الأول

السؤال 1 : عرف بكاتب النص واستخرج إشكاليته.

-التعريف بالكاتب: شارل ديغول (1890- 1970) جنرال قاد المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي منذ 1940 وكان أول رئيس للجمهورية الفرنسيّة الخامسة. اقترح على المستعمرات مشروع الأتحاد الفرنسي وتمّ رفضه بسبب طابعه الاندماجي. لم تمنع مناورته حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962.

- ضبط إشكالية النص: تبرز الوثيقة تشكّل نظام دولي جديد غداة الحرب العالميّة الثانية وتراجع مكانة أوروبا وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السّوفياتي كعملاقين متنافسين (بداية الحرب الباردة).

السؤال 2: خصائص الوضع الدولي غداة الحرب العالمية الثانية

*تراجع مكانة أوروبا: خرجت أوروبا منهارة من الحرب العالمية الثانية، في وضع شبيه بما كانت عليه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد ألحقت المعارك والقصف الجوّي تدمير لقسم كبير من البنية التحتية. ودمّرت المنشآت الصناعيّة وتم إتلاف المحاصيل الزراعية.... ونتيجة لذلك دمر الاقتصاد الألماني وأصاب الدمار جانبا هاما من الاقتصاد الغربي. وكذلك الشّأن بالنسبة للاقتصاد البريطاني.

فنتيجة للحرب العالمية الثانية تراجع النّفوذ الاستعماري الأوروبي. إذ تعرّضت الدّول الاستعمارية أثناء الحرب إلى الغزو والاحتلال من قبل القوات الألمانية في أوروبا كما تعرّضت أجزاء من مستعمراتها إلى الاحتلال الياباني في جنوب شرق آسيا، وتحولت أراضيها أحيانا إلى ساحات للمعارك بين قوات المحور والحلفاء. كما تراجعت مكانة الدّول الاستعمارية تحت تأثير الدّعاية لبلدان المحور التي كانت تحرّض سكان المستعمرات ضد مستعمرهم وتحثهم على العصيان، واعدة إيّاهم بالخلاص والاستقلال. ومثال ذلك، جنوب شرق آسيا حيث تركّزت الدّعاية اليابانية على رفع راية تحرير آسيا من سيطرة البيض، وعلى تقديم الوعود بالاستقلال.

إضافة إلى ذلك فقد عرفت الدول الأوروبية تراجعاً سياسياً، فقد فقدت أوروبا وزنها السياسي في العالم وتحولت إلى ساحة للمعارك بين العملاقين وإلى مجال للاستقطاب الثنائي، حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال التسابق الأمريكي السوفيياتي لاحتلال برلين.

*بروز قوتين عظميتين: أدت الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استفادت من الحرب العالمية الثانية، خاصة في المجال الاقتصادي، إذ تخلّصت نهائياً من مضاعفات أزمة الثلاثينات الاقتصادية، وضاعفت إنتاجها الصناعي بنسبة 75 % وأصبحت تملك 80% من رصيد الذهب في العالم. واحتلت عملتها المكانة العالمية الأولى على حساب الجنيه الإسترليني. كما أدت الحرب إلى بروز الاتحاد السوفيياتي كأكبر مستفيد على المستوى الترابي، حيث استرجع بلدان البلطيق الثلاثة وجزء من بولونيا، كما ضمّ الاتحاد السوفيياتي جزر "الكوريل" على حساب اليابان. وتعاضم نفوذه السياسي والإيديولوجي في العالم من خلال تركيزه لأنظمة شيوعية موالية له: مثال ذلك، في أوروبا الشرقية، أو من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني في العالم. ونتيجة لذلك انتقل العالم بعد الحرب العالمية الثانية من عصر الهيمنة الأوروبية إلى عصر القطبية الثنائية.

السؤال 3: عرف بالكتلتين العظمتين الغربية والشرقية.

انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين واحدة غربية بزعامة الولايات المتحدة، وهي تدافع عن العالم الحرّ، أي عن الديمقراطية الغربية التي تعتمد النظام الليبرالي، وعلى توفير الحريات العامة وتسمح بالتعددية الحزبية والأنظمة البرلمانية. وهي تضم جل دول أوروبا الغربية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية... أمّا الكتلة الثانية فهي الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيياتي، وهي تعتمد النظام الاشتراكي، وترفع شعار المساواة وتساند الأنظمة الديمقراطية الشعبية التي انتصبت في بلدان أوروبا الشرقية مثل بولونيا ورومانيا... أين أصبحت السلطة بيد الأغلبية من الفئات الكادحة، على نقيض الديمقراطية البرجوازية التي تكرر هيمنة رأس المال على مختلف دواليب الدولة.

السؤال 4: أسباب الصراع بين هاتين الكتلتين غداة الحرب.

يعود الصراع بين الكتلة الغربية والشرقية إلى أسباب إيديولوجية، حيث تتعارض الإيديولوجيا التي يرتكز عليها النظام السوفياتي (الفكر الماركسي والاقتصاد الموجه ...) مع الفكر الليبرالي الذي يقوم عليه النظام الأمريكي (التعددية، الفردانية ...). كما يعود هذا الصراع إلى أسباب اقتصادية، حيث تبني الرئيس الأمريكي ترومان نظرية "جورج كينان" المتعلقة بسياسة "الاحتواء" التي تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفياتي ومنع انتشار الشيوعية في العالم. وقد ردّ الاتحاد السوفياتي عن نظرية "الاحتواء" بنظرية "جدانوف" والتي تندد بالإمبريالية الأمريكية وبسعي الولايات المتحدة إلى الهيمنة على شعوب العالم وفي مقدمتها الشعوب الأوروبية، معلنا انقسام العالم نهائياً، بسبب التصرف الأمريكي إلى كتلتين: كتلة ديمقراطية اشتراكية تحارب الهيمنة والاستغلال، وكتلة إمبريالية توسعية تزعمها الولايات المتحدة.

أما الأسباب الجغرافية السياسية التي تفسّر هذا الصراع، فهي تتمثل في تكوين الاتحاد السوفياتي لأنظمة شيوعية موالية له في أوروبا الشرقية إضافة إلى تأسيسه حلف فرسوفيا (ماي 1955) وضمّ الاتحاد السوفياتي لبلدان أوروبا الشرقية باستثناء يوغسلافيا. أما من الجانب الأمريكي فقد سعى إلى منع الاتحاد السوفياتي من توسيع دائرة نفوذه في أوروبا، كما أسس من جانبه حلف شمال الأطلسي (أفريل 1949) الذي ضمّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب جل بلدان أوروبا الغربية. كما أسست أحلاف أخرى موالية مثل حلف بغداد أو حلف ريو وغيرها من الأحلاف.

إصلاح الموضوع الثاني

* تعريف كاتب تونس الشهيدة وبمؤلفه:

- كتاب تونس الشهيدة كتاب ألفه "عبد العزيز الثعالبي" بمعونة "أحمد السقا" في بداية سنة 1920 باللغة الفرنسية انتقد فيه السياسة الفرنسية، وقدم فيها المطالب التونسية. وقد أستمد منه الحزب الحرّ الدستوري التونسي برنامجه المتكون من 9 نقاط.

- عبد العزيز الثعالبي (1874- 1944) ولد بمدينة تونس زاول تعليمه بجامع الزيتونة كان عضوا نشيطا في حركة الشباب التونسي وفي 1919 سافر إلى باريس للدفاع عن القضية التونسية، وهو صاحب كتاب تونس الشهيدة ومؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي. أبعدته فرنسا عن البلاد بسبب نشاطه الوطني.

السؤال 2: ظروف انتعاش العمل الوطني في العشرينات.

*الظروف الخارجية:

تتمثل في مشاركة التونسيين في جيّات القتال إلى جانب فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى: مثال تمّ تجنيد 80 ألف تونسي بين 1914 و1919، إلى جانب تشغيلهم في المصانع والضيّعات الفلاحية، وذلك استجابة لوعود فرنسا تجاه الشّعوب المستعمرة في حالة الانتصار بالتحزّر. لكن بمجرد نهاية الحرب وانتصارها، تنكّرت لوعودها، ولم تعترف بالتّضحيات التي قدمتها سكّان المستعمرات: مثال تونس فقدت في الحرب بين 8 آلاف و 10 آلاف قتيل...ومن العوامل الخارجية الأخرى المساهمة في انتعاش العمل الوطني في العشرينات المبادئ الولسونية التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسن خلال مؤتمر الصلح بباريس خاصة النقاط المتعلقة بحق الشّعوب في تقرير مصيرها فقد وجهت اللّجنة الجزائرية التونسية في جانفي 1919 برقية إلى الرئيس ولسن تدعوه إلى تطبيق مبادئه لفائدة الشّعوب المستعمرة التي قدمت "ضريبة الدم" و ساهمت في انتصار

الحلفاء. كما توجهت بمذكرة إلى مؤتمر السلم بباريس للمطالبة بالمشاركة في أعماله، لكن الرئيس ولسن تراجع عن تصريحاته، وأعلن أن ما قصده من المستعمرات تعني الشعوب التي كانت خاضعة للهيمنة الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية. كما تأثرت المستعمرات بالثورة البلشفية التي تبنت مبدأ مناهضة للاستعمار ودافعت عنه عبر الأمم المتحدة الشيوعية الثالثة، إلى جانب تأثير أحداث الشرق الأوسط والتي تتمثل في:

- حركة حزب الوفد المصرية بقيادة سعد زغلول وترويج نضالها بإلغاء معاهدة الحماية البريطانية على مصر سنة 1922.

- الحركة الوطنية التركية بزعامة كمال أتاتورك التي تمكنت من تعويض معاهدة "سيفر 1920" بمعاهدة "لوزان 1923" التي أقرت استقلال تركيا ووحدها الترابية.
*الظروف الداخلية:

بين 1919 و1924 تعاقبت سنوات الجفاف فأثرت سلبا على المحاصيل الزراعية وتربية الماشية وتدهورت المقدرة الشرائية للسكان وهو ما انعكس بدوره على قطاعي الصناعة والتجارة بسبب ضيق السوق الداخلية واحتداد المنافسة الأجنبية خاصة مع عودة البضائع الفرنسية بعد انتهاء الحرب الكبرى وإغراق السوق التونسية البضائع الفرنسية. فعادت المجاعة والأوبئة لظهور من جديد سنة 1920 وانتشرت مظاهر البؤس وعم غضب معظم السكان مثل التجار، الحرفيين، العمال ... ومن جهة أخرى أدى التضخم المالي الذي أعقب الحرب إلى ارتفاع مشط في الأسعار من ذلك تضاعف سعر الخبز بين 1918 و1920 فتعددت الاحتجاجات والمظاهرات للتنديد بغلاء المعيشة وتحولت مظاهرة 5 أوت 1920 بمدينة تونس الى نهب المخازن التجارية وعرفت سوسة والمهدية تحركات مماثلة، وقد ازدادت هذه الظروف حدة خاصة مع الترفيع في الضرائب القديمة مثل القانون أدت إلى إثقال كاهل الأهالي بالضرائب ...
والعشر واستحداث ضرائب جديدة على الماشية وعلى الأرباح التي حققها التجار التونسيون أثناء الحرب

وقد تراوحت هذه الضريبة بين 50 و 80 % من قيمة الأرباح وبذلك كانت الفئات الاجتماعية الفقيرة مثل العمال والفلاحين والتجار أكثر تأثراً بهذه الأزمة ... إلى جانب تدعيم الوجود الفرنسي على حساب التونسيين باتخاذ عدة إجراءات مثل إقرار الثلث الاستعماري وإصدار قانون التجنيس 1923 وكذلك استنزاف الطاقات البشرية ويتمثل ذلك في مشاركة التونسيين في المجهود الحربي (دفع ضريبة الدم أكثر من 15 ألف قتيل ...).

السؤال 3 : المطالب الوطنية وطرق تحقيقها الى حدود 1925

*المطالب الوطنية: مبدئياً برنامج الحزب الحر الدستوري يهدف الى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الاستقلال ولكن الظروف في تونس وفرنسا لم تسمح بذلك فتم الاقتصار على المطالب تتمثل في المطالبة بنظام دستوري يقوم على الفصل بين السلط واحترام الحريات مثل حرية الصحافة والتعبير. وحكومة مسؤولة أمام السلط التشريعية التي تقر ميزانية الدولة وتأسيس مجالس بلدية منتخبة أما اجتماعياً فقد طالب الحزب بتحسين الوضعية الاقتصادية للتونسيين والمساواة بينهم وبين الفرنسيين في مختلف الحقوق مثل الأجور وظروف العمل واعتماد اللّغة العربية كلغة رسمية للبلاد مع إقرار حرية اللغات الأجنبية لكن هذا البرنامج تم تعديله في جوان 1920 وسيظل برنامج الحزب حتى 1933

*طرق تحقيقها:

لتحقيق المطالب الوطنية اعتمد الحزب عدة طرق منها كتابة العرائض وإرسال الوفود وقد توجهت هذه الوفود الى الباي والى الحكومة الفرنسية وتمثل في:

وفد الأربعين لدى للباي محمد الناصر باي في جوان 1920 لإضفاء الصبغة الشرعية

والقانونية على مطالبهم والاعتراف بهم في الداخل والخارج وقد عبر الباي على موافقته على إنشاء دستور تحت تأثير ابنه المنصف باي المعروف بتأييده للوطنيين.

كما توجهت ثلاث وفود من الدستوريين إلى الحكومة الفرنسية تتمثل في:

الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية في جوان 1920 بقيادة أحمد الصافي (الكاتب العام للحزب الدستوري) و صالح بالعجوزة والبشير عكاشة (محميان من حركة الشباب التونسي) والبشير البكري

ومصطفى الباهي (ملاكين ومشائخ من الطرق الصوفية) للتعبير عن معارضتهم لفتح أراضي الأحياس أمام المعمرين ... لكن السلط الفرنسية رفضت استقبال هذا الوفد باستثناء مقابلة المدير المساعد للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الذي أظهر المرونة شريطة الهدوء بتونس لكن في المقابل تم اعتقال الثعالبي بتهمة التآمر على أمن الدولة. كما توجه الوفد الدستوري الثاني الى فرنسا في 21 جانفي 1921 وقد تركب من عناصر معتدلة بقيادة الطاهر بن عمار الذي عبر عن إعجاب التونسيين بالثقافة الفرنسية وأكد أنّ مطلب الدستور لا يعبر عن العداء لفرنسا بل عن إعجاب بالنظم السياسية العصريّة. فقبل هذا الوفد من طرف رئيس الحكومة الفرنسيّة الذي فوّض المقيم العام "لوسيان سان" للقيام بإصلاحات. وفي ديسمبر 1924 توجه وفد دستوري ثالث الى فرنسا بقيادة أحمد الصافي. واستغل الحزب صدور قانون التجنيس في 20 ديسمبر 1923 (الذي فتح الجنسيّة الفرنسية لفائدة الأوروبيين المقيمين بتونس والتونسيين المحرزين على البكالوريا على الأقل، وهو قانون يمكن من تعزيز الحضور الفرنسي بتونس ويستقطب النخبة التونسية المثقفة التي قد تغريها الامتيازات المتعلقة بالجنسية الفرنسية ويحرم الحركة الوطنيّة من قيادات القادرة على

تأطيرها). لكن الوفد رافقته حملة عنيفة من المعمرين وسلط الحماية بسبب مساندة الحزب لجامعة عموم العملة. فأصبحت الإصلاحات رهينة التخلي عن مساندة جامعة عموم العملة.

واعتمد الحزب كذلك على الصحف لبث الدعاية وكسب الأنصار لبرنامجهم فقد أرتفع عدد الصحف من 20 إلى 30 صحيفة بين 1920 و1921 كان معظمها موالى للحزب مثل الصواب

والمشير كما انتشرت شعب الحزب التي بلغ عددها 70 شعبة تضم 45 ألف منخرط بجهات مختلفة من البلاد. أما بالنسبة لنشاط جامعة عموم العملة فقد اعتمدت في طرق نشاطها خاصة على الإضرابات العماليّة مثل إضراب عمال الرّصيف بمدينة تونس في أوت 1924 للمطالبة بترقيع الأجر اليومي لعمال الرصيف وتحديد ساعات العمل ب 8 ساعات في اليوم. وقد امتدت هذه الإضرابات الى جهات أخرى مثل

بنزرت كما كثفت الحركة النقابية من اجتماعاتها النقابية للتعريف بمطالبها وتعبئة العمال في اتجاه وعيهم بحقوقهم وتحسين ظروف عملهم.

الشعبة: الاقتصاد والتصرف	المادة: جغرافيا	الدورة الرئيسية	امتحان البكالوريا دورة 2017
--------------------------	-----------------	-----------------	-----------------------------

إصلاح الموضوع الاول :مقال

على الرّغم من الصّعوبات التي يُواجهها الاتّحاد الأوروبي على مستوى القوّة الإنتاجية والمكانة العالميّة فهو يظلّ قُطب رئيسي مُتحكّم في الاقتصاد والمجال العالميّ ومُنافس قويّ للولايات المتّحدة الامريكّيّة واليابان.

ففيما تتمثّل الصّعوبات التي يُواجهها ؟ وما هي مظاهر تحكّمه في الاقتصاد العالميّ؟

1. الصّعوبات التي يُواجهها الاتّحاد الأوروبي:

يُواجه الاتّحاد الأوروبي صعوبات عديدة تحدّد من قوّته الإنتاجيّة ونفوذه العالميّ وتشمل الصّعوبات عدّة مجالات اقتصادية واجتماعيّة وسياسيّة وعسكريّة.

1- الصّعوبات الاقتصادية ومشكل التّأخّر التكنولوجي:

يتعرّض الاتّحاد الأوروبي لصعوبات في مُختلف القطاعات الاقتصاديّة، ففي القطاع الخدمي لم ينجح الأوروبيون في إقامة سوق أوروبية مُوحّدة للخدمات ،كما تتفاوت حصّة هذا القطاع في النّاتج الداخلي الخامّ للدّول الاعضاء حيث ترتفع في البلدان الشّماليّة والغربيّة التي تُعتبر الاكثر مُساهمة في المبادلات العالميّة للخدمات بينما تنخفض في بلدان أوروبا الوسطى والشرقيّة

أمّا في القطاع الصّناعي تبرز الصّوبات من خلال محدوديّة القدرة التّنافسيّة للمنتجات الأوروبيّة في السّوق العالميّة مُقارنة ببقية أقطاب الثّالوث في مجال صناعات التكنولوجيا العالية وذلك ما يترجمه عجز ميزان مُبادلات هذه المُنتجات ،إضافة الى المُنافسة الأجنبيّة من قبل الأقطار

الصناعات الجديدة والبلدان الصاعدة في صناعات الجيل الأول مثل صناعتي الفولاذ والسفن
وصناعات الجيل الثاني كصناعة السيارات.

كما يواجه القطاع الفلاحي منافسة شديدة من قبل عدد من القوى الفلاحية مثل الولايات
المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل في ظل ارتفاع تكلفة الانتاج الفلاحي وتكدس فوائض الانتاج.
كما يتعرّض الاتحاد الاوروبي لعراقيل تحدّ من نفوذه المالي والتّقدي، فرغم امتلاكه لجهاز
مصرفي قويّ وبورصات نشيطة مثل بليس لندن وفرانكفورت فإنّ هذه الأخيرة تبقى عاجزة
عن مواجهة نظيرتها الأمريكية. هذه الصّعوبات تبرز أيضا في المجال النقدي، فلئن ساهمت
السياسة المشتركة في تعزيز التّفوذ النقدي والمالي للاتحاد الأوروبي فإنّ العملة الأوروبية الموحّدة
"اليورو" تبقى غير قادرة على منافسة الدولار الأمريكي لانخراط 19 دولة فقط من مجموع الدول
الاعضاء في النظام النقدي الأوروبي.

كما يشكّل اختلاف القوّة الانتاجية والمكانة العالمية للبلدان المكوّنة للاتحاد الأوروبي عامل كبح
للنمو الاقتصادي، فالقوّة التجاريّة للاتحاد الاوروبي هي في الواقع تتركّز على مساهمة عدد
محدود من الدّول الاعضاء وهي دول أوروبا الغربية التي تستأثر بحصّة أساسية في إنتاج
الخدمات والمنتجات الصناعية والفلاحية، كما تتركّز القوّة الماليّة للاتحاد في عدد محدود من
الدّول التي تأوي مؤسّسات بنكية وبورصات عالية نشيطة مثل باريس ولندن وفرانكفورت
وتستأثر بالقسط الاوفر من أذفاق وأرصدة الأستثمار الاجنبي المباشرة منها ألمانيا وفرنسا وهولندا
وانجلترا، في المقابل تشكوا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنظمة إثر التوسيع الخامس
بمرحلته من تأخر اقتصادي حقيقي يحدّ من إمكانية اندماجها السريع في اقتصاد الاتحاد.

نذكر أيضا أنه رغم إهتمام الاتحاد الاوروبي بمجال البحث العلمي والتّجديد التكنولوجي باعتماد
برامج إطارية للبحث والتّطوير فإنّه لا يزال يشكو من التّأخر مقارنة ببقية اقطاب الثالوث في
بعض الفروع الصناعية وخاصة ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتّصال اذ بلغت حصّة البحث

العلمي والتطوير التكنولوجي من الناتج الداخلي الخام بالاتحاد 2.01 % سنة 2015 مُحتملا بذلك المرتبة الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ويفسر هذا التأخر بعوائق مختلفة أهمها افتقار الاتحاد الأوروبي لسياسة بحث وتطوير مُشتركة فالمبادرات المتعددة في هذا الميدان لا تخضع لاستراتيجية موحدة ممّ يُفسر عدم التكافؤ بين الأقطار الاعضاء في هذا المجال هذا بالإضافة الى التزيف المتواصل للأدغمة الأوروبية التي تهاجر نحو الولايات المتحدة واليابان . يُضاف الى كل ذلك التبعيّة الطاقية والمنجميّة التي تعيق النشاط الاقتصادي بالاتحاد إذ بلغت نسبة التبعيّة الطاقية العامّة 54 % سنة 2015 ويعود ذلك لتظافر قدم إسغلال الموارد المنجميّة والطاقية ومحدوديّة المدّخرات وارتفاع كلفة الإنتاج مع تزايد الطلب وتنامي عجز الاتحاد عن الإستجابة لحاجاته من الموادّ الطاقية والمنجميّة بالتالي إضطرار الاتحاد الى إنتهاج سياسة توريد نشيطة.

صعوبات اقتصادية عديدة صاحبها عراقيل اجتماعية أثرت على قوّة الاتحاد.

2-الصّعوبات الاجتماعية:

رغم امتلاك الاتحاد الأوروبي لرصيد بشري هامّ بلغ 509 مليون ساكن سنة 2015 جمع بين مزايا العدد والتأهيل العلمي والمهني ومثّل قوّة إنتاجية واستهلاكية فإنّ هذا الرّصيد يشكو من مُعضلة الفتور الديمغرافي الناتج عن تراجع مُؤشّر الخصوبة الذي بلغ 1.6 طفل لكلّ امرأة سنة 2015 وهو دون مستوى تجدد الأجيال ممّا يُهدّد مُستقبل التّموّ الاقتصادي بسبب نقص اليد العاملة وارتفاع كلفة التّغطية الاجتماعية للمسنّين إذ تمثّل الفئة العمريّة الأكثر من 65 سنة حوالي خمس السكّان.وقد مثّلت الهجرة الوافدة للاتحاد حلاً نسبياً لمشكل الفتور الديمغرافي وانعكاساته على الانتاج والاستهلاك لكنّها خلّفت مشاكل عديدة أهمّها صعوبة اندماج المهاجرين وما ينتج عنه من توترات اجتماعيّة في ظلّ تفاقم الهجرة الغير شرعيّة وغياب سياسات أوروبية موحدة تجاه هذا المشكل.

3- ضُعب التآثير السّياسى:

سعى الاتحاد الأوروبى الى المساهمة فى تنظيم المجال العالمى والتحكّم فىه إلا أنّ نفوذه السّياسى وقدراته العسكرىة ظلاً محدودىن مقارنة بالولايات المتحدة الامركىة .

فرغم مرور 25 سنة على توقيع مُعاهدة "ماستريخت" التى نصّت على إرساء السّياسة الخارجىة والأمنىة المُشتركة للاتحاد فإنّ جهود الأوروبىن فى هذا المجال لا زالت مُتعثرة وهو ما تُؤكّده محدودىة النفوذ السّياسى وضعف القدرة على الإنتشار العسكرى ، يعود ذلك لطُغيان المصالح القُطرىة على مصلحة الاتحاد فى السّياسات الخارجىة والأمنىة للدول الاعضاء . كما غاب الإجماع حول إنشاء قُوة عسكرىة أوروبىة بعيدة عن الحلف الأطلسى الذى تقوده الولايات المتّحدة الامركىة نظراً لتحفّظ الرّأى العامّ الأوروبى على النّفقات العسكرىة، ويبرز ذلك فى ضُعب حصّة النّفقات العسكرىة التى مثلت 1.5 % من النّاتج الدّاخلى الخامّ سنة 2016 مقابل 3.3% فى الولايات المتّحدة الامركىة. وتتركّز حوالى 80 % من الإنفاق العسكرى فى الدّول 5 المركزىة للاتحاد .

تبرز بذلك الصّعوبات التى يُواجهها الاتحاد الأوروبى إلا أنّ هذا لا يحجب مؤشّرات القوّة.

II . مظاهر تحكّم الاتحاد الاوروبى فى الاقتصاد العالمى:

يتميّز الاتحاد الأوروبى بطاقة إنتاجىة عالية تتجلى فى مختلف القطاعات الاقتصاديةً وبقوّة تجارىة ومالىة مُتنامية فهو قطب رىسّى مُتحكّم فى الاقتصاد العالمى.

1- طاقة إنتاجىة عالية:

تعكسها المساهمة الهامة للاتحاد الأوروبى فى الانتاج العالمى الفلاحى والصّناعى حيث يختصّ الانتاج الفلاحى بالتنوّع (مُنتجات نباتىة وحيوانىة) والضّخامة واحتلال المراتب العالمىة الأولى

خاصة في بعض المنتجات الإستراتيجية مثل القمح فالاتحاد يوفّر حوالي خمس الانتاج العالمي ويحتلّ المرتبة الاولى سنة 2015 كما يحتلّ المرتبة الاولى في انتاج الخمور وزيت الزيتون بقرابة 2/3 الانتاج العالمي بالاضافة الى مساهمته الهامة في المنتجات الحيوانية ذات القيمة المضافة العالية خاصة انتاج لحوم البقر بعشر الانتاج العالمي وانتاج الحليب (المرتبة الاولى عالميا).

عتبر الاتحاد أيضا قوة صناعية عالمية بارزة بفضل تنوع نسيجه الصناعي إذ يمتلك كافة أنواع الصناعات مثل صناعات الجيل الأول (الفولاذ) وصناعات الجيل الثاني (السيارات) وصناعات الجيل الثالث كصناعة الطائرات والتي يتفوق فيها على الولايات المتحدة الأمريكية منافسته الأولى. كما يحتلّ الاتحاد مكانة عالمية مرموقة بفضل ضخامة إنتاجه الصناعي من ذلك المرتبة الأولى عالميا في صناعة الآلات والمعدات بـ 12 % من الانتاج العالمي والمرتبة الثانية في إنتاج السيارات (بحوالي خمس الانتاج العالمي) والمطاط الصناعي، كما يحتلّ المرتبة الثانية في إنتاج طائرات النقل المدنية "أرباص" بحوالي 1/2 الانتاج العالمي.

كما تبرز قوة القطاع الخدمي من خلال تنوع أنشطته خاصة خدمات الثالث العالي كالإعلام والإتصال والتأمين الموجهة للمؤسسات و من خلال ارتفاع مساهمته في الناتج الداخلي الخام بالاضافة الى استأثار الاتحاد بحصة هامة المبادلات العالمية للخدمات التي تؤمّمها شركات عبر قطرية ذات حضور عالمي بارز مثل الشركات السياحية عبر القطرية التي ساهمت في تحوّل الاتحاد الى أكبر مجال سياحي عالمي.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بطاقة انتاجية عالية وظّفها في التأثير على الاقتصاد العالمي من خلال نفوذه التجاري.

2- النفوذ التجاري:

يعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر قوة تجارية في العالم و يتجلى ذلك من خلال حصته المرتفعة في المبادلات التجارية العالمية للسلع والخدمات مُتقدّما بذلك على بقية أقطاب الثالوث فالالاتحاد

إستأثر بـ 15 % من مجموع المبادلات العالمية للسّلع سنة 2015. وتتأكّد هيمنته خاصّة في مبادلات للخدمات إذ يحتلّ المرتبة الأولى عالميا بربع الصّادرات وخمس الواردات العالميّة .

كما تعكس تركيبة المبادلات التّجاريّة قوّة الاقتصاد الأوروبي وتقدّمه إذ تستأثر المُنْتِجات الصّناعيّة بـ 80 % من القيمة الجملية لصادراته 66 % من وارداته سنة 2016. وتتعدّد الأطراف التّجاريّة التي يتعامل معها الاتحاد فإلى جانب المبادلات البينيّة الهامّة تستأثر البلدان المتقدّمة بالحصّة الأكبر من صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي خاصّة الولايات المتحدة الأمريكيّة وسويسرا واليابان .. مع تنامي مَطْرَد لِحَصّة بعض القوى الصّاعدة في العالم النّامي مث الصين وبعض الاقطار الصّناعيّة الجديدة والبلدان النّفطيّة .

يُمثل الاتحاد الأوروبي قطب متحكم في الاقتصاد العالمي لوزنه التجاري الهام إضافة لنفوده المالي والنقدي المتنامي.

3- نفوذ مالي ونقدي هام:

يتجلى النفوذ المالي من خلال هيمنة الاتحاد على أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للصادر والوارد. استقطب الاتحاد سنة 2016 قرابة 32% أي ما يقارب $\frac{1}{3}$ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ووفّر في نفس السنة 32% أي $\frac{1}{3}$ الأدفاق الصّادرة في العالم متقدّما بذلك على بقية أقطاب الثالوث وخاصة الولايات المتحدة الأمريكيّة ذلك ما يؤكّد قوة اقتصاده وجاذبيته.

كما تبرز القوة المالية من خلال امتلاك الاتحاد الأوروبي لمؤسسات بنكيّة و بورصات عالمية نشيطة مثل لندن وفرنكفورت وباريس.

إضافة إلى نفوذ نقدي هام من خلال المكانة المتنامية لليورو كعملة منافسة للدولار و عملة أساسية في الاستثمار العالمي وفي احتياطي الصرف وفي المبادلات التجارية العالمية علاوة على اعتماده كعملة مرجعية في منطقة الفرنك الإفريقي وفي بعض أقطار أوروبا الوسطى والشرقية.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مجال سياحي عالمي إذ استقبل 38 % من عدد السياح الوافدين في العالم سنة 2015 ممّا وفر أذفاقا مالية ضخمة حوالي 1/3 العائدات المالية في نفس السنة مما عزز قوة الاتحاد الأوروبي ونفوذه العالميين. ويمثل الاتحاد أول مانح للمساعدات العمومية من أجل التنمية التي وظفها لتدعيم حضوره السياسي والاقتصادي في البلدان الأقل تقدّما و خاصة منها المستعمرات الباقية للقوى الأوروبية الكبرى.

الخاتمة:

يتميز الاتحاد الأوروبي بقوة إنتاجيه ضخمة مكنته من السيطرة على أذفاق التجارة العالمية للسلع والخدمات إلّا أنّ قدرته على التأثير على العلاقات الدولية ووزنه العسكري العالمي ظلّ محدودين ولا يعكسان قوته الاقتصادية فهو يعتبر تكتلا اقتصاديا قويا لكن قوة غير مكتملة.

إصلاح الموضوع الثاني: مقال

يتميز المجال العالمي بتركيبية ثنائية تتكوّن من البلدان النّامية أو بلدان الجنوب التي تُمثّل أطراف هذا المجال والبلدان المتقدمة أو بلدان الشّمال التي تُمثّل المركز، وتُمارس هذه الأخيرة هيمنة متعددة الأوجه تُعتبر من أهمّ معوقات التنمية بالبلدان النامية. فما هي أبرز أشكال هذه

الهيمنة؟ وما هو دورها في تعرّ التنمية بالدول النّامية؟

1. أشكال هيمنة العالم المتقدم على العالم النّامي :

1-هيمنة اقتصادية ومالية:

تفرض البلدان المتقدّمة هيمنة اقتصادية ومالية على البلدان النامية، انطلقت منذ الفترة الاستعمارية بتقويضها التوازنات والبنى التقليدية، فقد أدى توسّع الرأسمالية إثر الثورة الصناعيّة إلى تطوّر غير مُتكافئ أحرزت ضمنه البلدان الغربيّة الرأسمالية التقدّم بينما ظلّت البلدان النّامية رغم تحقيقها الاستقلال السّياسي خاضعة للهيمنة الاقتصادية للبلدان المتقدّمة التي استعمرتها والتي تُعتبر إحدى مُعوقات التّنمية في هذه البلدان. فقد سيطرت الشّركات عبر القطرية المنتمية للبلدان المتقدمة على اقتصادات البلدان النامية مُستفيدة من التّقسيم العالمي للعمل القديم الذي أرسّته واستأثرت ضمنه بإنتاج وتصدير المنتجات الصناعيّة بينما اختصت البلدان النامية في تصدير المواد الأُوليّة.

كما سيطرت ضمن التّقسيم العالمي الجديد منذ بداية النصف الأول من السبعينات على إنتاج وتصدير الخدمات والمنتجات الصناعيّة ذات القيمة المضافة العالية في حين ظلت اغلب البلدان

النامية تُصدّر المنتجات ذات القيمة المضافة المتوسطة والضعيفة. كما تتحكّم البلدان المتقدمة في أسعار المنتجات التي تُصدّرها البلدان النامية والتي تُحدّد في بورصاتها. وتبعاً لذلك بقيت البلدان المتقدمة المتحكّم في الأدفاق التجاريّة والماليّة العالميّة فقد استغلّت هذه البلدان تحكّم شركاتها عبر القطريّة في الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشارها في العالم لتستأثر بأكثر من ½ المبادلات العالميّة للسلع والخدمات وجعلت البلدان النامية أسواقاً لمنتجاتها ومجالات الاستثمار حيث سعت هذه الشركات إلى استغلال المزايا التي توفرها هذه البلدان سواء من يد عاملة ضعيفة الكلفة أو ثروات طبيعية منجميّة وطاقيه يتم استغلالها بطريقة استنزافية تهدّد التوازنات البيئية في البلدان النامية.

لا تتوقّف أشكال الهيمنة التي تفرضها البلدان المتقدمة على البلدان المتقدمة على المستوى الاقتصادي بل تتجاوزه إلى مستويات أخرى.

2-التدخل في شؤون البلدان النامية:

تتدخل البلدان المتقدمة في شؤون البلدان النامية عبر المساعدات التي توفرها لها والتي تمنحها أساساً لجنة المساعدة من أجل التنمية فمن ناحية يبقي حجم المساعدة ضعيفاً مقارنة بما تُرحّله شركات البلدان المتقدمة من أرباح من الدول النامية ومن ناحية أخرى تبقي صبغة هذه المساعدة مشروطة ومُقيّدة إذ تُوظّف هذه البلدان المساعدة لضمان مصالحها الجغرافية السياسية ولفرض التغييرات الاقتصادية والسياسية ومزيداً من الانفتاح الاقتصادي على البلدان المتقدمة كما تسعى البلدان المتقدمة إلى فرض اختيارات على البلدان النامية بفضل ما تتمتع به من نفوذ داخل المنظّمات العالميّة سواء و صفة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المتمثلة في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرض على البلدان النامية الانخراط في اقتصاد السوق رغم محدوديّة حضورها في الاستفادة من العولمة في ظلّ نظام تجاري ومالي عالمي غير متكافئ تديره الشركات عبر القطرية للبلدان المتقدمة التي تستغل أيضاً نفوذها داخل المنظمة العالمية للتجارة

لمزيد تحرير المبادلات التجارية العالمية التي تخدم مصالحها. إضافة إلى كل ذلك تتدخل البلدان المتقدمة في الشؤون السياسيّة للبلدان النامية لإزاحة أنظمة سياسية مُعادية لها أو لوضع يدها على موارد إستراتيجية، وتُعوّل بعض البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على قوّتها العسكرية الضخمة لفرض هيمنتها.

3- هيمنة تكنولوجيّة:

تفرضُ البلدان المتقدمة هيمنة تكنولوجيّة على البلدان النامية مُستفيدة من تفوّقها التكنولوجي وسبقها العلمي وفي المقابل تضعفُ قدرة البلدان النامية على تدارك تأخرها التكنولوجي في مُنتجات التكنولوجيا العالية وخاصة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهو ما يجعلها في تبعية للبلدان المتقدمة التي تعتمدُ إلى نقل تكنولوجيا مُتجاوزة للعالم النامي وبكلفة عالية. تتعدّد بذلك مظاهر هيمنة العالم المتقدم على العالم النامي فما هو دورها في تعثر التنمية في هذه البلدان.

II. دور هيمنة العالم المتقدم في تعثر التنمية :

يبرز تثير الهيمنة التي تفرضها البلدان المتقدمة على البلدان النامية من خلال:

1-العجز عن توفير الموارد المالية والبشرية للتنمية:

ساهمت سياسة الاقتراض التي اعتمدها البلدان النامية لتحقيق تجارها التنمويّة في تفاقم مُعضلة المديونيّة بهذه البلدان التي بلغت القيمة الجُمليّة للدّين الخارجي بالبلدان النّامية 5868 مليار دولار سنة 2015 وهو ما يستنزف اقتصاداتها التي أصبحت مُجنّدة لتسديد الدّيون، وتُساهم هذه المديونيّة في تقليص الموارد الماليّة التي يمكن توظيفها في التنمية كما تُجبر هذه البلدان علي مزيد الانفتاح علي الاستثمار الأجنبي لدفع صادراتها وهو ما يُعمّق تبعيتها للأسواق

الخارجية ورأس المال الأجنبي ومزيديا من التداين، أو إعادة جدولة ديونها مُقابل التزامها بتطبيق شروط أكثر صرامة.

ورغم الثروات الطبيعية التي تحظى بها البلدان النامية فان أسعار هذه المواد تُحدّد في بورصات البلدان المتقدمة وقد بقيت هذه الأسعار مُنخفضة، مع ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها البلدان النامية وهو ما أدى إلى تدهور طرفي التبادل وزاد في هشاشة اقتصاداتها وحال دون تحسّن مستوى التنمية بها. ورغم تحسّن طرفي التبادل نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية فإنّ ما توقّر لهذه البلدان يُستغلّ لتسديد استباقي للديون أو في تسديد كلفة شراء التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتواصل تبعيتها التكنولوجية.

كما تستنزف هجرة اليد العاملة المؤهلة والأدمغة نحو بلدان الشمال طاقات البلدان النامية من الكفاءات الضرورية لتحقيق التنمية.

كما تتجلى تأثيرات هذه الهيمنة من خلال مظاهر أخرى:

2-العجز عن اعتماد منوال تنمية مستقل:

باعتبار أنّ الموارد الأولية المتوقّرة للبلدان النامية تتأّتى أساسا من القروض ومع إخفاق نماذج التنمية التي اعتمدها فإنها أصبحت مُضطرّة إلى قبول صفات المؤسسات الدولية المقرضة والتي تُهيمن عليها البلدان المتقدمة لمزيد من الانفتاح، وأصبحت البلدان النامية في تبعية لأسواق البلدان المتقدمة.

ورغم تحقيق البلدان النامية لاستقلالها السياسي فإنها بقيت في تبعية للبلدان المتقدمة التي استعمرتها إذ يرتبط قراؤها السياسي بمصالح الدول المتقدمة وشركاتها عبر القطرية.

كما تُساهم هيمنة البلدان المتقدمة في المستوي الاجتماعي والمجالي في:

3-تعمّق الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم النامي:

أدت نماذج التنمية التي اعتمدها البلدان النامية إلى تباينات مجالية واجتماعية، فقد استفادت من التنمية أقاليم محدودة اندمجت في الاقتصاد المعولم واستأثرت بالاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها هذه البلدان، كما تركّزت بها أهمّ المؤسسات الكبرى الخاصّة والعموميّة مُقابل ضُعب استفادة مجالات أخرى مثلما يُؤكّده مثال التنمية في البرازيل الذي يتميز بتباينات إقليمية بين مجال مركزي في الجنوب الشرقي والجنوب ومجال طرفي في الشّمال والوسط الغربي. أمّا اجتماعيا لم تستفد من التنمية إلاّ فئات محدودة بسبب خوصصة المؤسسات العموميّة التي أدت إلى تسريح آلاف العمّال، ولئن وقّرت الشّركات عبر القطريّة المتوطّنة في البلدان النامية والتي اكتسحت مُختلف القطاعات، الشُّغل لنسبة هامّة من النشيطين فإنها لا تتردّد في تشغيل العمّال المؤقتين أو تسريح قسم منهم عند تقلّص الطّلب ممّا يسهم في تنامي الفقر والبطالة. ساهمت هيمنة العالم المتقدّم في فشل أغلب التّجارب التنمويّة في البلدان النامية رغم وجود بعض الاستثناءات التي تشمل كوريا الجنوبية كقطر صناعي جديد أو الصّين ضمن القوى الصّاعدة.

خاتمة

يتأكّد بذلك الدّور الهامّ الذي ساهمت به الهيمنة التي تفرضها البلدان المتقدّمة في تعرّ التنمية في البلدان النامية فما هي محاولات الحد من الهيمنة.